



القطاع المصرفي العراقي – بين الهشاشة الاقتصادية ومتطلبات الإصلاح

The Iraqi banking sector between economic fragility and reform

Requirements

أ.م. د عادل سلام كشكول
Prof. Dr. Adel S.Kashkool
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة واسط

أ.م. د سلام منعم زامل
Prof. Dr. Salam M.Zamil
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة واسط

أ.م. د غالب شاكر بحيث
Prof. Dr. Ghaleb Sh.Bahet
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة واسط

المستخلص

يعد القطاع المصرفي أهم مكون للنظام المالي، الذي يمول القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالسيولة اللازمة، وبما يعزز من النمو الاقتصادي والتمنية، من خلال دور المصارف في تعبئة الأموال وتوظيفها بشكل منتج، إذ يفترض أن تكون هناك علاقة وتغذية عكسية بين نمو القطاعات الاقتصادية وتنمية الموارد المالية وتحسين أداء القطاع المصرفي، والذي يعتمد بشكل رئيس على تبني سياسات اقتصادية هادفة تماشيا مع إصلاحات مصرفية حقيقية، مما يساعد على تجنب الأزمات والصدمات الخارجية أو التقليل من أثرها إن حصلت، بينما تعمل الهشاشة الاقتصادية على ضياع الفرص الاستثمارية، ومصادرة القيمة المضافة لبعض القطاعات المهمة في الاقتصاد المحلي، لذا تناولنا بالتحليل العلاقة بين بعض مؤشرات الأداء المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي، كذلك تم استعراض ومناقشة بعض أهداف الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي العراقي 2021-2023، مع الإشارة إلى ما تحقق من إنجازات للقطاع المصرفي في بعض الدول العربية، لإيضاح نقاط الخلل وضعف الأداء المصرفي العراقي، وتدني مساهمة القطاعات الرئيسية في الاستعادة من التمويل المصرفي.

Abstract: The banking sector is the most important component of the financial system, which finances the economic and social sectors with the necessary liquidity, in a way that enhances economic growth and development, through the role of banks in mobilizing funds and employing them productively, as it is assumed that there is a relationship and feedback between the growth of economic sectors and resource development Finance and improving the performance of the banking sector, which depends mainly on adopting targeted economic policies in line with real banking reforms, which helps to avoid crises and external shocks or reduce their impact if they occur, while economic fragility leads to the loss of investment opportunities and the confiscation of the added value of some important sectors. In the local economy, therefore, the relationship between some banking performance indicators and the gross domestic product was analyzed, as well as some of the objectives of the strategic plan of the Central Bank of Iraq 2021-2023 were reviewed and discussed, with reference to the achievements of the banking sector in some Arab

countries, to clarify points of imbalance and weak performance The Iraqi banker, and the low contribution of the main sectors in benefiting from bank financing.

المقدمة: إن القطاع المصرفي العراقي لا زال يعاني من مشكلات متعددة الاتجاهات، والتي أثرت سلباً على أدائه وتدني مساهمته في تمويل قطاعات الاقتصاد المحلي، وهذه الأخيرة يسودها الإهمال وغياب التخطيط، الأمر الذي عمق من الاختلالات الهيكلية وضياع فرص النمو الاقتصادي، وساعد على خلق بيئة اقتصادية هشة وغير محفزة للاستثمارات المصرفية .

إشكالية البحث: يحتاج القطاع المصرفي العراقي إلى إصلاحات حقيقية، حتى يتمكن من مواكبة التطورات والاستحداثيات في الخدمات المصرفية، وتحقيق المنافع المالية من خلال توظيف الأموال في القطاعات الاقتصادية الرائدة والرئيسية، الأمر الذي يتطلب من أصحاب القرار تبني سياسات وإصلاحات للهيكل الاقتصادي ليكون مؤهلاً للاستفادة من التمويل المصرفي.

أهمية البحث: تتركز أهمية البحث في تشخيص ضعف مؤشرات الاقتصاد المحلي، وغياب التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية والمصرفية، فضلاً عن استغلال هذه الفجوة في هدر الأموال واتساع آفة الفساد المالي، وتدني نسب التمويل المصرفي لقطاعات الاقتصاد المحلي، وما ينتج عن ذلك من تحديات ومتطلبات اجتماعية واقتصادية قد يصعب تحقيقها مستقبلاً.

هدف البحث: يهدف البحث كمحاولة علمية إلى:

- توضيح مفهوم القطاع المصرفي والهشاشة الاقتصادية في العراق.
- توضيح العلاقة ما بين الناتج المحلي الإجمالي وبعض مؤشرات الأداء المصرفي
- تشخيص نقاط الضعف ما بين القطاع المصرفي والاقتصاد المحلي، وغياب التنسيق بينهما.
- إن كفاءة القطاع المصرفي لا تحددها مؤشرات مصرفية فقط، وإنما هناك مؤشرات اقتصادية للقطاع الحقيقي لا تقل أهمية عن المصرفية.

فرضية البحث : يتأثر القطاع المصرفي العراقي بطبيعة وهيكلية الاقتصاد، إذ إن الهشاشة الاقتصادية تؤدي إلى تدني مؤشرات الأداء المصرفي، وحرمان القطاعات الأساسية والمهمة من التمويل والتسهيلات الائتمانية، وبالتالي تعميق الفجوة واتساعها وضياع فرص النمو الاقتصادي.

هيكلية البحث: قسم البحث إلى مجموعة من المباحث لتحقيق الأهداف المرجوة وكالتالي :

- المبحث الأول: واقع القطاع المصرفي العراقي وتطور مؤشرات
- المبحث الثاني: الهشاشة الاقتصادية وانعكاسها على أداء القطاع المصرفي في العراق
- المبحث الثالث: الإصلاح المصرفي وتحديات الواقع الاقتصادي

المبحث الأول: واقع القطاع المصرفي العراقي وتطور مؤشرات

أولاً: نظرة مختصرة للواقع المصرفي : إن فلسفة الأنظمة السياسية والاقتصادية في العراق، انعكست توجهاتها على طبيعة ومكونات القطاع المصرفي وأدائه، إذ مع قدم نشأة هذا القطاع إلا أن المنظومة المصرفية يطغى عليها طابع التقليدي في نشاطها، حيث تعرض البلد إلى أزمات وظروف سياسية كان لها الأثر الرئيس في ضعف أداء المصارف، ففي عقد الثمانينات اندلعت الحرب العراقية- الإيرانية، والتي استمرت ثمان عقود طال تأثيرها كل المكونات الأساسية في البلد، وبعدها جاءت حرب الخليج، وما نتج عنها بعقوبات اقتصادية ، وحصار وعزلة عن العالم امتد إلى عام

2003، ومن ثم التغيير الذي حصل بعد عام 2003 وما صاحبه من انهيار لأجهزة الدولة ومؤسساتها، وتعرض أغلب المؤسسات المصرفية والمالية إلى السلب والنهب، إذ مرت البلاد بظروف قاسية، تحمل فيها الشعب أعباء شديدة، تم تعرض البلد إلى الهجمات الإرهابية وفقدان أجزاء من الأرض، تمثلت بسيطرة تلك الجماعات على الموصل وأجزاء من الأنبار، ونهب كل ما فيها بشكل عام، والمصارف خاصة. كل تلك الظروف أسدلت بظلالها على القطاع المصرفي والمالي في العراق، جعلت هناك فجوة لأغلب المؤسسات، ما بين النظام المصرفي المحلي والأنظمة المصرفية في الدول العربية، وخاصة الريفية، مما كان مبررا لرصد أموال طائلة لإصلاح هذه الأنظمة، متزامنة مع ضعف القوانين والمراقبة، جعل من آفة الفساد المالي والإداري تستشري في جميع مفاصل المؤسسات.

وبالنسبة للبنك المركزي العراقي فقد كان قبل عام 2003 خاضعا لسيطرة وتدخل السلطة السياسية، وتابعا لتوجيهات وزارة المالية، إذ تركزت مهمتها الرئيسية في خلق النقد كمطلوبات، يقابل ذلك حيازة السلطة النقدية لأدوات الدين الحكومي، واعتمادا على حوالات الخزينة بنسبة كبيرة وصلت إلى 90% كموجودات، والتي تعرف بظاهرة تنقيد الدين Demonetization، الأمر الذي أدى إلى مشكلات نقدية، إذ ارتفع عرض النقد ومعدلات التضخم، ثم جاءت مرحلة ما بعد عام 2003 وحصول البنك المركزي على الاستقلالية التشريعية حسب القرار 56 لسنة 2004، وكذلك إصدار قانون الدين العام لسوق الأوراق المالية، وقانون المصارف العراقية رقم (94) لعام 2004، والذي كان يهدف إلى تكوين نظام مصرفي يمارس أنشطته وفقا للمعايير الدولية⁽¹⁾، وغيرها من القوانين المصرفية والمنظمة للسوق المالي، غير أن هذه التشريعات لم ترتق إلى الطموح الفعلي، بدون خلق الأسس والبنى التحتية المالية والمصرفية الكفيلة بعملية تطبيقها وتنفيذها. وقد وصل عدد المصارف العاملة في البلد 74 مصرفا بحسب تقرير الاستقرار المالي في العراق لعام 2021، كان عدد المصارف الحكومية (3) مصارف تجارية ومصرف إسلامي، بينما وصل عدد المصارف الخاصة إلى (67) مصرفا موزعة على (25) مصرف تجاري محلي، و(28) مصرف إسلامي محلي، و(14) مصرف أجنبي بواقع مصرفين إسلاميين و(12) مصرف تجاري، وبلغت نسبة المصارف الخاصة 90.5% من إجمالي عدد المصارف، مقابل 9.5% فقط للمصارف الحكومي كنسبة من الإجمالي. ومن ناحية اعتماد تصنيف المصارف إلى تجارية وإسلامية ومتخصصة، كانت النسبة (54% و 41.8% و 4%) على التوالي كنسبة من إجمالي المصارف العاملة في العراق⁽¹⁾.

ثانياً: مؤشرات القطاع المصرفي: يمكن التركيز على بعض المؤشرات الرئيسية والمحددة لطبيعة وأداء الجهاز المصرفي في العراق، والتي نستعرضها كالاتي:

1- الموجودات المصرفية: بلغت موجودات القطاع المصرفي (221.2) ترليون دينار عام 2016 كما في الجدول (1)، احتلت المصارف الحكومية القيمة الأكبر والبالغة (196.9) ترليون دينار، وبنسبة (89.0) من إجمالي الموجودات، مقارنة بالمصارف الخاصة التي بلغت قيمة موجوداتها (24.3) وبنسبة (11%) من الإجمالي للعام نفسه، حيث تركزت النسبة الأعلى للمصارف الحكومية في الرافدين والرشيد والعراقي للتجارة، إذ كانت النسب (48%، 28%، 11%) على التوالي، وإذا

(1) د. حسين جواد كاظم، م. منذر رجاء داغر، القطاع المصرفي في العراق معوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية، بازل 2، ص 168
http://LLWWW.docudesk.com

(2) البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقرير الاستقرار المالي، الطبعة العربية، 2022، ص 26.

اعتمدنا تصنيف المصارف إلى تجارية وإسلامية، إذ تركزت الموجودات في المصارف التجارية بنسبة كبيرة وصلت إلى (97.6) مقارنة ب (2.4%) للمصارف الإسلامية، بينما كانت نسبة المصارف الأجنبية منخفضة كذلك وبلغت (1.2) ولعام 2016، وتعود تلك الزيادة في إجمالي الموجودات المصرفية نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية، إذ ارتفع إنتاج النفط من (7.3) مليون برميل يوميا عام 2015 إلى (4.5) مليون عام 2016، ووصل سعر النفط في عام 2016 إلى (34.5 دولار) للبرميل مقارنة ب(45.9 دولار) عام 2015⁽²⁾. ثم انخفضت قيمة الموجودات إلى (111.2) ترليون عام 2017، وظلت نسبة مساهمة المصارف الحكومية هي الأعلى وبلغت (83.8%) من إجمالي الموجودات، وبقية (93.1 ترليون دينار)، مقارنة بالمصارف الخاصة التي شكلت ما قيمته (18.1) ترليون وبنسبة (16.2%). أما نسبة مساهمة المصارف التجارية لم تقل عن (90%) للأعوام (2021-2016) مقارنة بالإسلامية التي لم تصل إلى 9%، وكذلك انخفاض نسبة المصارف الأجنبية ولم تتجاوز (3.7%) لنفس المدة المذكورة، الأمر الذي يعكس ضعف أداء المصارف مع زيادة عددها، إذ تركزت الموجودات بنسبة أكبر في خمسة مصارف بحسب مؤشر (Herfindahi-Hirschman) والذي بلغ (1920.0) نقطة عام 2021، والذي يعتبره البنك المركزي دلالة على ارتفاع المنافسة المصرفية⁽¹⁾.

الجدول (1) إجمالي الموجودات المصرفية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2021-2016) ترليون دينار

السنة	إجمالي الموجودات	موجودات حكومية	النسبة %	موجودات خاصة	النسبة %	المصارف التجارية	النسبة %
2016	221.2	196.9	89.0	24.3	11.0	216.0	97.6
2017	111.2	93.1	83.8	18.1	16.20	105.4	94.7
2018	123.2	95.1	77.2	28.1	22.8	114.2	92.6
2019	133.5	105.0	78.7	28.5	21.3	123.5	92.5
2020	138.5	107.3	77.5	31.2	22.5	126.2	91.1
2021	159.5	125.3	78.6	34.2	21.4	145.8	91.4

المصدر: الأعمدة (1، 2، 6، 4) تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، أعداد مختلفة. الأعمدة (3، 5، 7) من إعداد الباحثين.

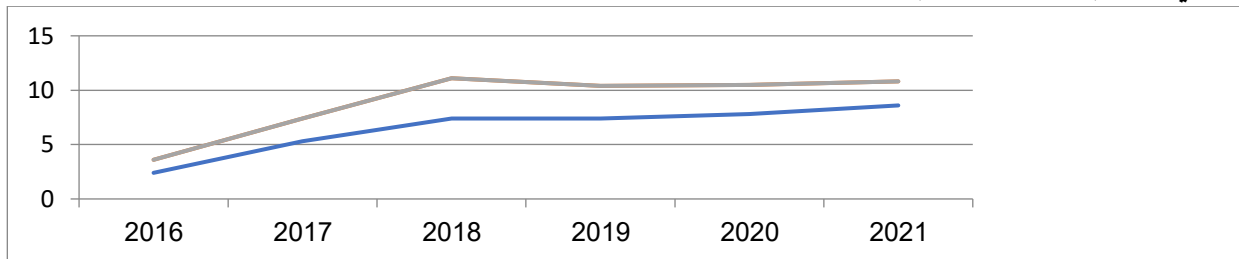
(2) صندوق النقد العربي، التقرير القطري رقم: 16/379، 2016، ص 10.

(1) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2021، ص 27.

فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية ومساهمتها في تكوين الموجودات المصرفية في العراق، تعد نسبة منخفضة جدا إذا ما تم مقارنتها بمثيلتها في بعض الدول العربية، فمثلا في السعودية بلغت موجودات هذه المصارف (216) دولار عام 2020،⁽²⁾ وبلغت نسبة مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي (45.2) من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية عالميا، إذ بلغت (162.2) مليار دولار في الإمارات، و(127.1) مليار دولار في الكويت، وفي قطر (121.7) مليار دولار، وفي البحرين وصلت إلى (102) مليار دولار لعام 2020.⁽³⁾ وهذا ما يدل على ضعف مساهمة المصارف الإسلامية في تنشيط القطاعات الاقتصادي والاجتماعية في البلد، مما يعطي دلالة واضحة بأن الصناعة المصرفية لا زالت تقليدية أكثر ماهي توظيفية ومنتجة، وغير نشطة اقتصاديا واجتماعيا.

فيما يتعلق بنسبة المصارف الإسلامية والأجنبية في موجودات القطاع المصرفي، كانت النسب متدنية للمدة (2016-2021) إذا ما تم مقارنتها بالنسب في بعض الدول العربية، بالرغم أن عددها بلغ (33 مصرفا إسلاميا) حسب تقرير البنك المركزي العراقي لعام 2021، الأمر الذي يضع العديد من التساؤلات والاستغراب، كون هذا العدد الكبير من المصارف ومساهمتها منخفضة جدا في إجمالي الموجودات، مما يدل بأن استحداث المصرف لم يتم حسب متطلبات الحاجة الضرورية، فضلا عن بأن هناك مصارف قد تبتعد عن أداء مهامها ودورها الوظيفي والخدمة المالية. كذلك انخفضت نسبة إجمالي الموجودات، وهذا ناتج من عوامل متنوعة وتحديات متداخلة، منها سياسية وأخرى اقتصادية، وتدني مؤشرات البنية التحتية المالية وعدم خلق عوامل جذب للاستثمارات المالية الأجنبية، فضلا عن أن بعض المصارف قد غادرت البلد بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في بلدها الام كالمصارف اللبنانية، الأمر الذي انعكس على انخفاض النسبة لموجودات المصارف الأجنبية لعام 2021 والتي بلغت (2.2%) مقارنة بعام 2020 إذ كانت (2.7%) من إجمالي الموجودات المصرفية موجودات والشكل (1) يبين نسب موجودات هذه المصارف.

الشكل (1) نسبة موجودات المصارف الإسلامية والأجنبية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العراقي للمدة (2016-2021)



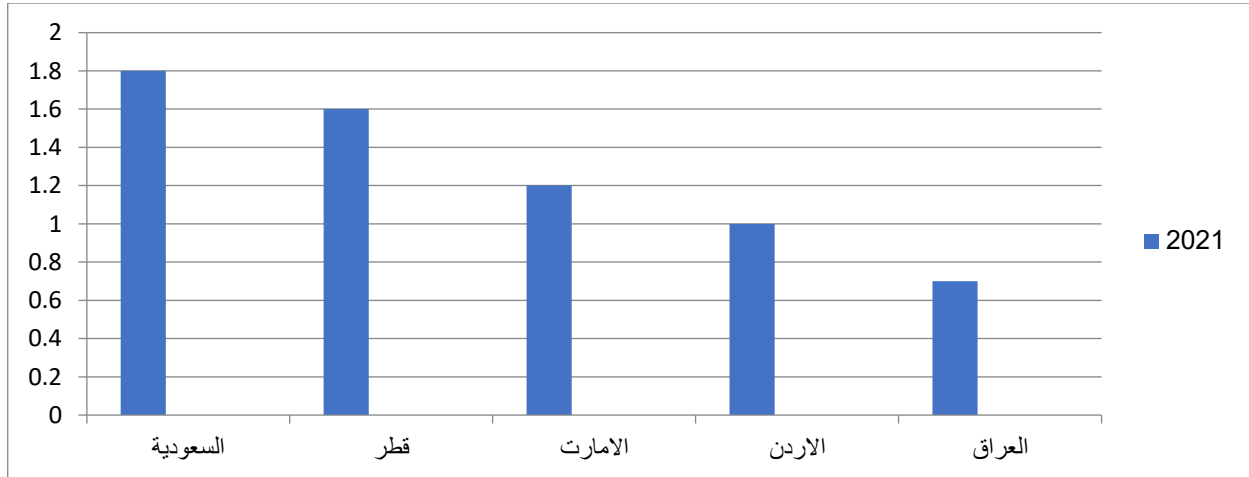
المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي، أعداد متفرقة. وبالنسبة للعائد على الموجودات، فقد كان العراق في أدنى المستويات، مقارنة ببعض مؤشرات الدول العربية، إذ بلغت النسبة (0.7%) عام 2021، في حين وصلت النسبة في كل من السعودية وقطر والإمارات والأردن (1.8%، 1.6%، 1.2%، 1.0%) على التوالي⁽¹⁾، كما مبين في الشكل (2).

(2) اتحاد المصارف العربية، إدارة الابحاث والدراسات، 2021، ص7.

(3) Islamic finance development(IFD), report 2021, Advancing Economic, p25.

(1) تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي الأردني، 2021، ص23.

الشكل(2)العائد على الموجودات في العراق وبعض الدول العربية للعام 2021نسبة مئوية



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للدول العربية، أعداد متفرقة .

2- إجمالي رأس المال: تسعى البنوك المركزية إلى إرساء قطاع مصرفي قادرا على التعامل مع الأزمات والاختناقات المالية أو الاقتصادية، من خلال تكوين قاعدة رأسمالية تعد مقبولة ماليا، وإمكانية استخدامها لمواجهة الأزمات المالية والمصرفية إن حصلت، فقد تتبنى إستراتيجية الأرباح المحتجزة، من خلال توجه المصرف إلى تقليل نصيبه من هذه الأرباح المدفوعة، وبدلا من ذلك قد يسعى إلى زيادة الأرباح الإجمالية، من خلال زيادة الفارق بين اسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وهنا قد يواجه الضغوط التنافسية التي تعرقل ذلك، لذا يحتم على القطاع المصرفي أن يواكب كل ما يستحدث في الصناعة المصرفية وتسويق الخدمات⁽¹⁾.

وبالنظر إلى بيانات الجدول (2) الذي يبين بأن إجمالي رؤوس أموال القطاع المصرفي قد بلغت (11.7) ترليون دينار عام 2016، وبمعد نمو قدره (15.8%) مقارنة عام 2015، وكان نسبة مساهمة المصارف الخاصة هي الأكبر وبقيمة (9.5) ترليون دينار ونسبة بلغت (80.8%)، نتيجة دخول مصارف جديدة وكان عددها (8) مصارف، بواقع 7 مصارف إسلامية وواحد تجاري. في حين بلغت حصة المصارف الحكومية (2.2) ترليون دينار، أي بنسبة مساهمة (19.2) من إجمالي رأس المال المصرفي وللعام نفسه، وإذا نظرنا للقطاع المصرفي من زاوية المصارف التقليدية (تجارية) والإسلامية، فبالرغم من زيادة عدد المصارف الإسلامية، إلا أن نسبة مساهمتها لا تمثل سوى 24.5% من الإجمالي مقارنة ب(75.5%) للمصارف التجارية لعام 2016، كما أن نسبة مساهمة المصارف الأجنبية كانت منخفضة وبلغت (3.5) مقارنة بنسبة مساهمة إجمالي المصارف المحلية والتي كانت (96.5%) للعام نفسه. وفي عام 2017 بلغ إجمالي رؤوس أموال المصارف إلى

¹Benjamim.H.Cohen, How have banks adjusted to higher capital requirements? P24.

(14.4) ترليون دينار، أي ازداد بمعدل (23.1%) مقارنة بعام 2016، والذي جاء نتيجة زيادة عدد المصارف الإسلامية الخاصة إلى (6) مصارف، تتراوح أموالها بين (100) مليار دينار (250) مليار دينار، إذ بلغت رؤوس أموال المصارف الخاصة (11.1) مليار دينار عام 2017 وبنسبة (77.3%)، في حين رأس مال المصارف كومية (3.2) مليار دينار أي بنسبة (22.2%) من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي، وجاءت تلك الزيادة بسبب قيام المصرف العراقي للتجارة بزيادة رأس ماله إلى (2.7) ترليون دينار⁽¹⁾. وإذا نظرنا للقطاع المصرفي من ناحية التقسيم ما بين مصارف تجارية وإسلامية، فقد كانت نسبة ما تشكله المصارف الإسلامية (32.4%) من الإجمالي، مقابل (67.6%) مساهمة المصارف التجارية، كذلك لو نظرنا من زاوية تقسيم المصارف إلى محلية وأجنبية، فكانت نسبة مساهمة المصارف الأجنبية (5.7%) مقابل (96.5%) من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي لعام 2017، وهي نسبة منخفضة والتي تعكس عزوف الاستثمار الأجنبي المالي في العراق والتخوف من التعرض للمخاطر بسبب عدم استقرار البيئة الاقتصادية والمالية .

واستمر رأس مال القطاع المصرفي بالارتفاع إلى أن وصل (17.8) ترليون دينار عام 2021، بينما بقيت نسبة مساهمة المصارف الخاصة على حالها تقريبا للأعوام 2018 و 2019، إذ بلغت نسبتها (77.5) ، وكذلك الحال بالنسبة للمصارف الحكومية فقد ظلت على نفس النسبة (22.5) ولنفس العامين، بينما ازدادت نسبة مساهمة المصارف الإسلامية مقابل المصارف التجارية ، إذ وصلت نسبتها إلى 35.0% عام 2019، مقارنة ب(65.0%) للمصارف التجارية من إجمالي رأس المال المصرفي، وحصلت تلك الزيادة نتيجة دخول مصارف جديدة، وإذا نظرنا من زاوية التقسيم إلى مصارف محلية وأجنبية، فقد ظلت نسبة ما تشكله المصارف الأجنبية منخفضة، إذ بلغت (6.9%) عام 2019، وبمعدل انخفاض قدره -0.2% بينما وصلت مساهمة المصارف المحلية (93.1%) وللعام نفسه. وفي عام 2020 انخفض نسبة مساهمة المصارف الخاصة إلى 74.7% وبمعدل انخفاض قدره -3.6% مقارنة بعام 2019، بينما ارتفعت مساهمة المصارف الحكومية إلى (25.3%) وبمعدل ارتفاع (12.4%) مقارنة بعام 2019، وبنفس الوقت تبقى رؤوس أموال المصارف الخاصة هي الأكبر كنسبة من إجمالي رأس الأموال المصرفية، نتيجة لدخول مصارف جديدة ، فضلا عن تعليمات البنك المركزي والتزام المصارف الخاصة برفع رأس مالها إلى (250) مليار دينار. أما نسبة مساهمة المصارف الإسلامية فقد ظلت على مستواها تقريبا (35.8%) لعام 2020 مقارنة بعام 2019، مقبل ارتفاع نسبة مساهمة المصارف التجارية والتي كانت (64.2%) للعام نفسه، بينما بقي الحال على ما هو عليه لمساهمة المصارف التجارية، مقابل نفس النسبة المرتفعة للمصارف المحلية والبالغة (93.5%) لعام 2020، نتيجة لانخفاض عدد المصارف التجارية العاملة في البلد، فضلا عن أن متطلبات رأس المال لهذه المصارف أقل من المصارف المحلية، إذ حدد ب (50) مليون دينار⁽¹⁾.

(1)البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2017، ص8.

(2)البنك المركزي لعراقي، تقرير قرار مالي، 2020 ،ص36.

الجدول (2) اجمال رأس مال القطاع المصرفي ونسبة مساهمة المصارف الخاصة والعامة والتجارية والإسلامية ترليون دينار

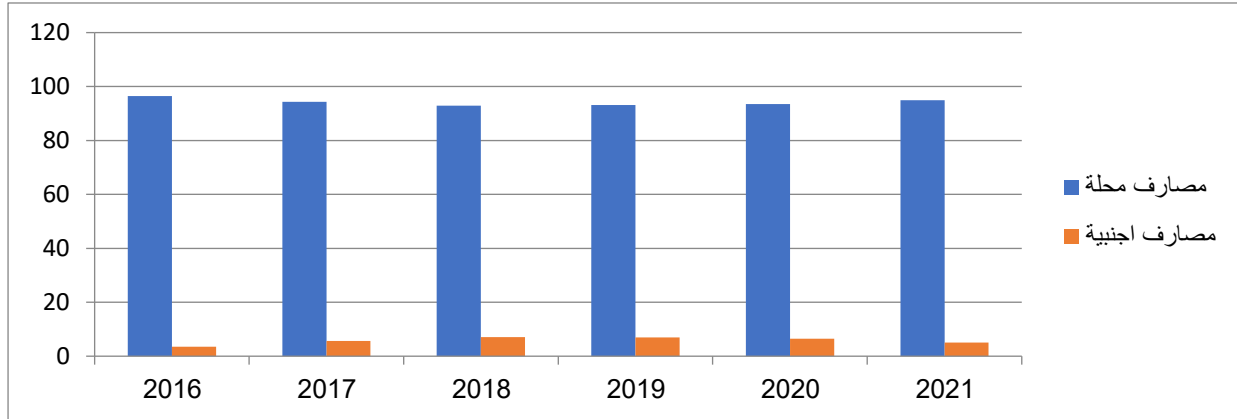
السنة	إجمالي رأس المال المصرفي (1)	نسبة رأس المال الخاصة % (2)	نسبة رأس المال العامة % (3)	نسبة المصارف التجارية % (4)	نسبة المصارف الإسلامية % (5)
2016	11.7	80.8	19.2	75.5	24.5
2017	14.4	77.3	22.7	67.6	32.4
2018	15.1	77.5	22.4	65.7	34.3
2019	15.5	77.5	22.5	65.0	35.0
2020	16.9	74.7	25.3	64.2	35.8
2021	17.8	74.8	25.2	62.1	37.9

المصدر: العمود (1) البنك المركزي، تقرير الاستقرار المالي، أعداد متفرقة ... الأعمدة (2,3,4,5) أعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية

ملاحظة: تم حساب النسب اعلاه، من وجهة تصنيف المصارف إلى خاصة وعامة، واخرى تجارية وإسلامية.

وفي عام 2021 ظلت الحصة الأكبر للمصارف الخاصة، والمتزامنة مع ارتفاع رأس مال القطاع المصرفي إلى (17.8) ترليون دينار، وبمعدل نمو قدره (9.1%) مقارنة بعام 2020، ومن خلال الجدول (2) نلاحظ بأن النسبة ظلت كما هي تقريبا للمصارف الخاصة والحكومية من إجمالي مقارنة بعام 2020، ومن ناحية النظرة إلى القطاع المصرفي من زاوية التصنيف مصارف إسلامية وتقليدية (تجارية) نجد أن المصارف التجارية تمثل النسبة الأكبر، إذ بلغت 62.1% وأن حصل انخفاض طفيف بمعدل (-3.2%) مقارنة بعام 2020، وارتفع قليلا نسبة المصارف الإسلامية وبمعدل (5.8%)، بينما انخفضت نسبة مساهمة المصارف الأجنبية إلى (5.1%) مقارنة بعام

2020، أي بانخفاض قدره (-23.0%) مقابل النسبة الأكبر للمصارف المحلية والبالغه (94.9%) لنفس العام، والشكل (3) يبين نسب كلٍ من المصارف المحلية والمصارف الأجنبية .
 الشكل (3) نسبة مساهمة المصارف المحلية والأجنبية من رأس مال القطاع المصرفي في العراق للمدة (2016- 2021)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول(2)

إن تحقيق نظام مصرفي كفاء وفعال، يلزم المصارف بإرساء هيكل مالي قوي ونشط ، من خلال كفاءة رأس المال والذي يكون اداة يستند عليها القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات، وبنفس الوقت قادرا على توظيف أمواله، مع تقليل المخاطر وتقادي الأزمات التي قد تواجهه، فليس الغاية فقط الاحتفاظ برؤوس الأموال المصرفية، بل كيف توظف وبأدنى المخاطر، وهناك دراسات تؤكد بأن تقييم كفاءة رأس المال للقطاع لمصرفي تتم على مرحلتين⁽¹⁾:

- الأولى- تحديد إجمالي القيمة الحالية للمصرف وقيمه الاقتصادية(الحقيقية) لديونه.
- الثانية- قياس وتحديد جميع المخاطر، سواء كانت مصرفية رئيسية مثل: الائتمان والسيولة وسعر الفائدة، والرافعة المالية، والمخاطر النقدية والمحتملة (التي تنتج عن الخصوم) ويطلق عليها بعضهم محفظة البنك، وأن قدرة المصرف على تعويض الخسائر المحتملة وغير المحتملة، يرتبط بحجم رؤوس أمواله وتنوع موجوداته.

3- إجمالي الودائع المصرفية: تعد الودائع أهم مصدر رئيسي لمكونات موارد القطاع المصرفي، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف، والأخيرة تسعى إلى تنمية الودائع من خلال انشطتها الاستثمارية، وعند النظر إلى طبيعة ومكونات هذه الودائع ونسبة مساهمتها، نجد ضعف مؤشرات توظيفها ، ويبين الجدول (3) بأن إجمالي الودائع لعام 2016 بلغ (62.4) ترليون دينار، كانت نسبة إيداعات القطاع الحكومي تشكل (38.6%) ترليون وبنسبة 61.8% من إجمالي الودائع، مقابل (38.2%) للإيداعات الخاصة بقيمة (23.7) ترليون دينار ولنفس العام، وإذا حللنا نسب مساهمة الودائع من زاوية المصارف المحلية الحكومية والخاصة، نرى أن المصارف الحكومية تستحوذ على النسبة الأكبر (86.2%) مقارنة ب(13.8%) للمصارف الخاصة لعام 2016، وقد ارتفعت هذه النسبة بالرغم من قلة عدد المصارف الحكومية، إذا ما تم مقارنتها بالخاصة، الأمر الذي يعكس ضعف مؤشرات الثقة والاطمئنان بالقطاع المصرفي الخاص، نتيجة محددات ومعوقات تلغي

(1) Omer. F.R, Hasim.B, Determination of Factors Affecting Capital Adequacy using Regression Method, UinslararasiToplumArastmalariDergisi International Journal of society Researches ,VOI.11,2019.P31.

بظلالها على البيئة المصرفية وتقلل من العوامل المحفزة للإيداعات، وعندما ننظر من زاوية تصنيف المصارف إلى تجارية وإسلامية، نجد تدني نسب مساهمة الأخيرة في إجمالي الودائع، إذا بلغت 2.3% فقط عام 2016 مقابل (97.7%)، بينما لو صنفنا المصارف إلى محلية وأجنبية، فإن الأجنبية ظلت نسبتها منخفضة طيلة المدة (2016-2021) إذ بلغت 2.3% مقابل 97.7% للمصارف المحلية لعام 2016. وفي عام 2017 ارتفع إجمالي الودائع إلى (67) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ (7.3%) مقارنة بعام 2016، وجاء هذا التحسن بسبب تغير أسعار النفط وزيادة الإيرادات، مما انعكس على زيادة الإيداعات الحكومية في المصارف والتي وصلت إلى (40.9) ترليون دينار أي ما نسبته (61.0%) من الإجمالي، مقابل مساهمة الإيداعات الخاصة (26.1) ترليون ونسبة (39.0%) لنفس العام، وينسب البنك المركزي العراقي بأن هذا الارتفاع في إجمالي الودائع وكذلك زيادة مساهمة الإيداعات الحكومية، إلى تحسن الوضع الاقتصادي، ومن ثم تغير دخول الأفراد، إذ ازداد متوسط نصيب الفرد من ال GDP من 5.6 مليون دينار عام 2016 إلى 6 مليون عام 2017، والذي انعكس على زيادة ودائع القطاع الخاص إلى (26.1) ترليون دينار للعام نفسه⁽¹⁾. وكانت نسبة مساهمة المصارف الحكومية في عام 2017 (87.2%) من إجمالي مقابل (12.8%) للمصارف الخاصة، ومن جانب تصنيف المصارف إلى محلية وإسلامية، لم تتغير نسبة مساهمة الأخيرة إذ كانت (3.0%) مقابل (97.0%) للخاصة، في حين كانت نسبة المصارف الأجنبية (2.6%) والتي بقيت متدنية، مقابل (97.4%) للمصارف المحلية ولعام 2017. وإذا نظرنا إلى تقسيم الودائع إلى (جارية - ادخارية - ثابتة) نرى أن الودائع الجارية مثلت النسبة الأكبر وبلغت (71.3%9)، بينما الودائع الثابتة والادخارية كانت (28.7%) من إجمالي الودائع للعام 2017، الأمر الذي ينذر بوضع مالي غير مستقر للقطاع المصرفي، وكذلك يقيد نشاط المصارف الاستثماري، مما يجعلها تتوجه إلى تأمين السيولة وبناء ثقة المودعين ويحرمه من الفرص المربحة.

واستمر رصيد إجمالي الودائع بالارتفاع، وبلغ (82) ترليون دينار عام 2019، وبمعدل نمو قدره (6.6%) مقارنة بعام 2018، نتيجة توجه البنك المركزي العراقي إلى تعزيز الشمول المالي، من خلال تعليماته بضرورة توطيد الرواتب وتشجيع وسائل الدفع الإلكترونية⁽²⁾، وظلت الإيداعات الحكومية تمثل النسبة الأكبر، إذ وصلت إلى (51.4) ترليون دينار وبمعدل نمو (3.8%) مقارنة بعام 2018، على الرغم من أن عددها يمثل ما نسبته (9.4%) من إجمالي عدد المصارف. وإذا ما تم تصنيف المصارف إلى حكومية وخاصة، فقد استحوذت المصارف الحكومية على النسبة الأكبر من إجمالي الإيداعات المصرفية، إذ بلغت (86.9%) مقابل (13.1%) للمصارف الخاصة، بينما ظلت نسبة المصارف الإسلامية على مستواها ولم تتجاوز ما نسبته (3.6%) مقابل (97.0%) كنسبة من إجمالي المصارف المحلية للعام نفسه، وكذلك ظلت نسبة المصارف الأجنبية متدنية (2.7%) عام 2019. أما في عام 2021 فقد ارتفعت إيداعات القطاع المصرفي إلى (96) ترليون دينار وبمعدل ارتفاع قدره (12.9%) مقارنة بعام 2020، ونسبة مساهمة قدرها (55.2%) من إجمالي الودائع للعام نفسه، كما ارتفعت الإيداعات الحكومية إلى (53) ترليون دينار، وبمعدل نمو قدره (8.1%) ومثلت ما نسبته 44.8% من الإجمالي، مقارنة بعام 2020، وقد كانت نسبة مساهمة المصارف الحكومية (87%) مقابل (13%) للعام 2021، وإذا ما نظرنا لتصنيف

(1) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2017، ص8.

(2) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2019، ص4.

المصارف إلى تقليدية وإسلامية، فإن نسبة الأخيرة ظلت منخفضة وكانت (3.6%) مقابل (96.4%) للمصارف التجارية، وكذلك بقيت نسبة المصارف الأجنبية منخفضة وبلغت (2.7%) مقابل (97.3%) للمصارف المحلية وبالنسبة للمصارف الإسلامية ظلت نسبتها منخفضة طيلة المدة (2016- 2021)

الجدول (3) إجمالي ودائع القطاع المصرفي العراقي ونسب الإيداع الحكومي والخاص، ونسبة مساهمة المصارف العامة والخاصة والإسلامية والأجنبية

السنة	إجمالي الودائع ترليون دينار (1)	الإيداع الحكومية (2)	الإيداع الخاصة (3)	2/1	3/1	إيداع المصارف الحكومية (6) %	إيداع المصارف الخاصة (7) %	إيداع المصارف الإسلامية (9) %	المصارف المحلية (10) %	المصارف المحلية (11) %
2016	62.4	38.6	23.7	61.8	38.2	86.2	13.8	97.7	97.7	2.3
2017	67	40.9	26.1	61.0	39.0	87.2	12.8	97.0	97.4	2.6
2018	76.8	49.5	27.3	64.4	35.6	85.9	14.1	96.8	96.8	3.2
2019	82	51.4	31	62.7	37.3	86.9	13.1	97.0	97.3	2.7
2020	85	49	36	57.7	42.3	87.3	12.7	96.7	97.8	2.2
2021	96	53	43	55.2	44.8	87	13	96.4	97.3	2.7

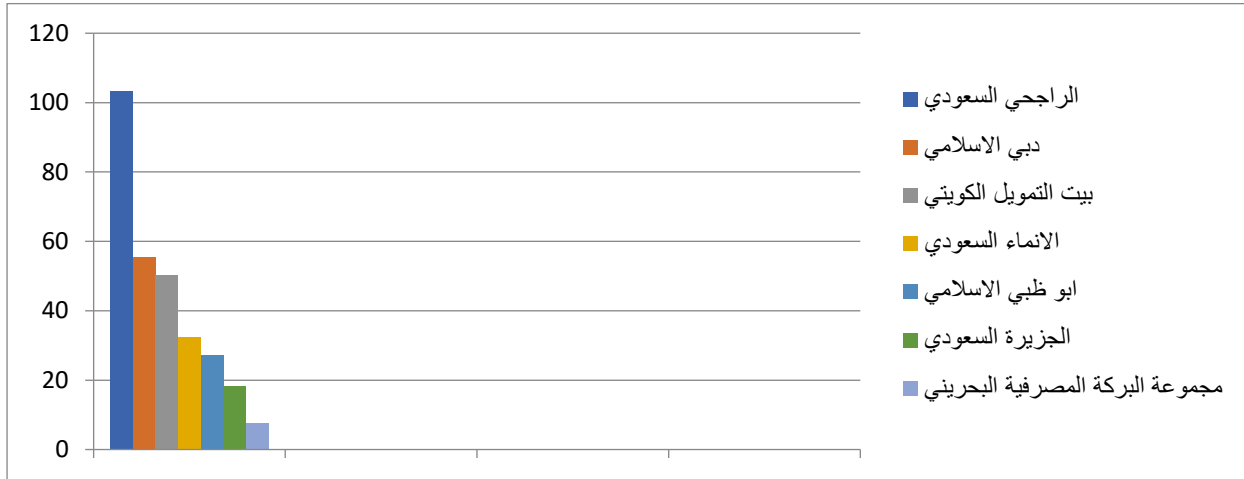
المصدر: العمود (1) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، أعداد متفرقة. باقي الأعمدة، إعداد الباحثين.

ويرجع ارتفاع ودائع المصارف الحكومية من إجمالي الودائع المصرفية، إلى ثقة المتعاملين بالمصارف الحكومية، بحيث ينظر لها بانها تعد ضمانا للأموال المودعة، فضلا عن امتلاكها لفرع متعددة ومنتشرة في البلد، إذ تبلغ حصتها من عدد الفروع إلى الإجمالي (46%) مقابل (54%) للمصارف الخاصة لعام 2021.

ويمكن القول أن دور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد المحلي منخفض جدا، إذا ما تم مقارنتها بمثيلاتها في بعض الدول العربية، بحيث يعد بنك الراجحي السعودي ضمن أكبر البنوك على مستوى العالم لعام 2020 وباللغة 100 بنك، كما تميزت الإمارات العربية المتحدة بوجود سبعة بنوك إسلامية ضمن أفضل 100 بنك إسلامي⁽¹⁾، وقد استعرضنا بعض البنوك الإسلامية الكبيرة الخليجية خلال الشكل (4)

(1) Islamic FINANCE & Wealth management, reprt 2021, Dubai, p14

الشكل (4) الودائع الإسلامية في بعض الدول العربية لعام 2020 مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : Islamic Finance & Wealth management, op.cit.p14

4- إجمالي الائتمان المصرفي: يعد الائتمان المرآة العاكسة لنشاط وأداء المصارف، ومن خلال مؤشراتته نلمس النتائج الحقيقية والواقعية للأثر المصرفي وفي عدة مجالات، فبالرغم من أن المصرف مؤسسة ربحية بالدرجة الأساس، إلا أن تحقيق هذا الهدف لا يتم بمعزل عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فقد جاء في أحد التقارير العالمية، لم يعد تحقيق الأرباح العالية هو الهدف النهائي للمؤسسات عامة وللمصرفية خاصة، بل يجب أن تسعى تلك المؤسسات لتحقيق غرضاً مجتمعياً⁽¹⁾.

ومن بيانات الجدول (4) نرى بأن إجمالي الائتمان للقطاع المصرفي بلغ (70.4) ترليون عام 2016، وكان قيمة الائتمان النقدي (37.2) ترليون دينار وبنسبة (52.8%) من الائتمان الكلي، مقابل (33.2) ترليون الائتمان التعهدي، الذي مثل ما نسبته (47.2%) من الإجمالي للعام نفسه، وهذا الانخفاض في الائتمان التعهدي حصل نتيجة لانخفاض الاستيرادات من (39.1) مليون دولار عام 2015 إلى (19.5) مليون دولار عام 2016، إذ إن الائتمان التعهدي غالباً ما يستخدم لتغطية الاستيرادات، كما أن النسبة الأكبر من هذا الائتمان تعود إلى الائتمان الحكومي والذي بلغ (61%) من الإجمالي في المصارف، واحتل المصرف العراقي للتجارة الحصة الأكبر وبنسبة (87%) لعام 2016⁽¹⁾. وانخفض إجمالي الائتمان المصرفي في عام 2017 إلى (65.6) ترليون دينار وبنسبة انخفاض (-6.8%) مقارنة بعام 2016، وحصل ارتفاع قليل في الائتمان النقدي إلى (37.9) ترليون دينار وبمعدل نمو (1.8%) مقارنة بعام 2016، أما الائتمان التعهدي فانخفض إلى (27.7) ترليون وبنسبة انخفاض (-16.5%)، وهذا ناتج عن انخفاض الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان بمعدل (-17.6%) و (-33.7%) للحكومة المركزية، وبمعدل (-63.7%) و(-6.44%) للقطاع الخاص⁽²⁾. واستمر معدل الائتمان بالارتفاع حتى وصل إلى (80.6) ترليون عام 2021، كذلك واصل الائتمان النقدي ارتفاعه وبلغ (52.9) ترليون دينار وبنسبة (65.6%) من الإجمالي، كما أن الائتمان التعهدي ارتفع إلى (27.7) ترليون دينار وبنسبة (34.4%) من الائتمان الكلي، نتيجة ارتفاع الائتمان التعهدي المقدم للحكومة المركزية وللقطاع الخاص، إذ بلغ معدل نمو

⁽¹⁾European Banking trend radar 2022, Economy & Financial markets , Issue 2, 2022. P12.

⁽¹⁾البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2016، ص.9.

⁽²⁾البنك المركزي ، تقرير الاستقرار المالي لعام 2017، ص.9.

بنسبة (9.3%) و (20%) على التوالي، في حين انخفض الائتمان التهدي المنوح للمؤسسات العامة بمعدل (6.4%)⁽¹⁾.

الجدول 4 إجمالي الائتمان للقطاع المصرفي ونسبة الائتمان النقدي والتهدي للمدة (2016-2021) ترليون دينار

السنة	إجمالي الائتمان	الائتمان النقدي	الائتمان التهدي	%1/2	%1/3
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2016	70.4	37.2	33.2	52.8	47.2
2017	65.6	37.9	27.7	57.7	42.3
2018	63.8	38.4	25.4	60.1	39.9
2019	67.3	42.0	25.5	62.4	37.6
2020	75.2	49.8	25.4	66.2	33.8
2021	80.6	52.9	27.7	65.6	34.4

المصدر: الأعمدة (1،2،3) تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، أعداد متفرقة. الأعمدة (4،5) من إعداد الباحثين.

أما بالنسبة إلى الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص والعام، فقد بلغ الائتمان النقدي المنوح للقطاع الخاص (18.1) ترليون عام 2016، وبنسبة (48.9%) من إجمالي الائتمان النقدي، مقابل (18.9) ترليون دينارا ائتمان القطاع العم والذو شكل ما نسبته (51.1%) من الائتمان النقدي الكلي للعام نفسه، وكان الفارق في الائتمان لصالح القطاع العام قد جاء نتيجة لارتفاع الائتمان المقدم من المصارف الحكومية إلى الحكومة المركزية ومؤسساتها العامة، واستمر الائتمان المنوح للقطاع الخاص بالزيادة، إذ بلغ (20.1) ترليون عام 2018 وبنسبة (52.2%) من إجمالي الائتمان النقدي، في حين انخفض قليلا حجم ائتمان القطاع العام (18.3) ترليون دينار وبنسبة (47.5%) من الائتمان النقدي الكلي، وكان هذا الانخفاض الطفيف بسبب انخفاض الائتمان الحكومي المقدم للمؤسسات العامة بمعدل (62.9%)، في حين ارتفع الائتمان النقدي الحكومي للسلطات المركزية بمعدل (38.2%) لعام 2018 والذي يعكس ارتفاع النفقات العامة⁽¹⁾. وفي عام 2021 ارتفع الائتمان النقدي الخاص إلى (29.6) ترليون دولار وبمعدل ارتفاع (18.8%) مقارنة بعام 2020، وكان حجم الائتمان المنوح للقطاع الخاص يشكل ما نسبته (55.8%) من إجمالي الائتمان النقدي، بينما انخفض الائتمان المقدم للقطاع العام إلى (23.3) ترليون دينار لعام 2021 وانخفاض قدره (6.4%) مقارنة بعام 2020، وشكل نسبة (44.2%) من الائتمان النقدي الكلي، وكان ذلك نتيجة انخفاض نصيب الحكومة المركزية من الائتمان بنسبة انخفاض بلغت (9.4%) لعام 2021. وتمثلت الفجوة بين نسبة الائتمان النقدي الخاص والعام ولصالح الخاص، والذي عده البنك المركزي العراقي في تقريره لعام 2021 بمثابة مؤشر جيد يعكس انخفاض عنصر المزاحمة بين

(3) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، ص 63.

(1) تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، 2018، ص 15.

القطاعين في طلب الائتمان النقدي، كما جاء في التقرير بأن قطاع الخدمات سجل أعلى نسبة من إجمالي الائتمان، وبلغت (35.8%) عام 2021، مقارنة ب (14.8%) لعام 2021⁽²⁾.

الجدول (5) إجمالي الائتمان النقدي ونسب الائتمان للقطاعين الخاص والعام في العراق للمدة (2016-2021) ترليون دينار

السنة	الائتمان النقدي للقطاع الخاص (1)	الائتمان النقدي للقطاع العام (2)	إجمالي الائتمان النقدي (3)	1/3 % (4)	2/3 % (5)
2016	18.1	18.9	37.0	48.9	51.1
2017	19.4	18.5	37.9	51.2	48.8
2018	20.1	18.3	38.4	52.5	47.5
2019	21.1	20.9	42.0	50.1	49.9
2020	24.9	24.9	49.8	49.9	50.1
2021	29.6	23.3	52.9	55.8	44.2

المصدر: الأعمدة (1، 2، 3) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، اعداد متفرقة. الأعمدة (4، 5) إعداد الباحثين.

وبحسب رأي الباحثين بأن هذه النسبة المرتفعة لقطاع الخدمات دليل على ضعف النشاط الصناعي والتجاري للمصارف، الأمر الذي يؤثر سلباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي، فاذا ما قارنا تلك النسبة بمثيلتها في بعض الدول العربية الريفية، نجد بانها تشكل فقط (5.6%) من إجمالي الائتمان في السعودية، بينما بلغت حصة التجارة (17.6%) من الائتمان الكلي لعام 2020، ويمكن الرجوع للبنك المركزي السعودي⁽¹⁾، حيث أن قطاع الخدمات لم تصل نسبته (6%) من إجمالي الائتمان خلال السنوات (2016-2021). وكذلك في الكويت بلغت نسبة حصة الصناعة من الائتمان (6.4%) عام 2020⁽²⁾، في حين كانت في العراق فقط (2.8%) من إجمالي الائتمان لنفس العام.

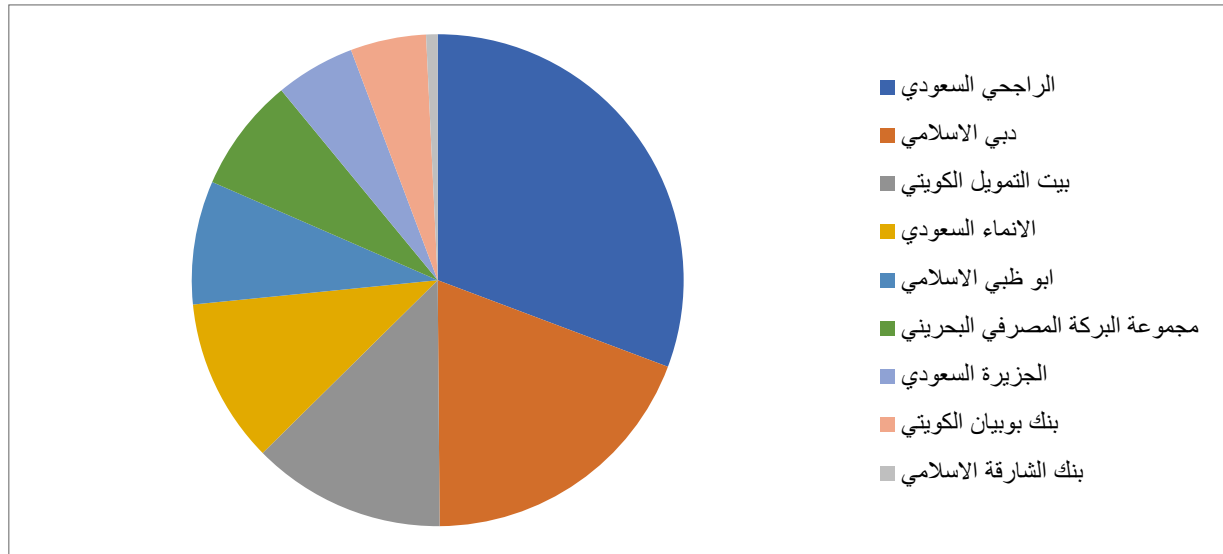
كما نلاحظ ضعف نشاط المصارف الإسلامية في العراق وعدم وضوح سياستها الائتمانية، إذا ما تم مقارنتها مع بعض المصارف العربية، من خلال الشكل (5) الذي يبين صافي القروض الممنوحة من أكبر بنوك إسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يعكس تدني أنشطة المصارف الإسلامية في العراق وضعف ادائها الاستثماري (الاقتصادي - الاجتماعي). وبذلك نستنتج بأن هناك محددات وعقبات تحول دون تطور النشاط المصرفي، منها ما يتعلق بالبيئة المصرفية والمالية، وأخرى ترتبط بهشاشة البيئة الاقتصادية وضعف مؤشراتنا الأساسية.

(2) تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، 2021، ص37.

(2) البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي السابع والخمسون، 2021، ص112.

(3) تقرير بنك الكويت المركزي، 2019-2020، ص14.

الشكل (5) صافي القروض لأكبر البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2020
مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : Islamic Finance & Wealth management, op.cit.p14.

المبحث الثاني: الهشاشة الاقتصادية وانعكاسها على أداء القطاع المصرفي فيالعراق

أولاً: مفهوم الهشاشة الاقتصادية ومسبباتها: تشير بعض الدراسات بأن الهشاشة الاقتصادية تنتج عن ضعف الأداء للمتغيرات الاقتصادية، ويطلق على اقتصاد ما بأنه هش، من خلال تعرضه لصدمات متنوعة وقدرته على الصمود، سواء كانت الصدمات خارجية أو داخلية، وما يرتبط بها من عدم استقرار في بيئة الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يترك اثره على النمو الاقتصادي، ومؤشرات التنمية والحرمان الاجتماعي⁽¹⁾. وتأتي الهشاشة الاقتصادية مترابطة مع الدولة الهشة، التي لا تتمكن من أداء الوظائف الهامة والضرورية لتلبية احتياجات وتوقعات مواطنيها، بحيث تكون غير قادرة على ضمان تنفيذ القوانين المهمة، و/أو توفير الخدمات الأساسية، واستغلال الموارد الطبيعية بشكل عادل، وهناك من يعتقد بأنه عندما تفقر هياكل الدولة ومؤسساتها إلى الإدارة السياسية القوية وتقليل فجوة الفقر، والوصول إلى مؤشرات جيدة للتنمية، كما يعرفها البنك الدولي : بأنها دولة هشة، إذا كانت بلداً أو أقلبما منخفض الدخل⁽¹⁾.

إن هشاشة الاقتصاد تنتج عن محددات، منها مستوى الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، ومؤشرات بيئة الاعمال، ومؤشرات التنمية، كما أن مؤشرات الفساد والشفافية احد المحددات المسببة لهشاشة أو ضعف الاقتصاد المحلي، فضلا عن مؤشرات رأس المال البشري. كما أن هناك دراسات تؤكد بأن عدم المساوات في الدخل وانعدام العدالة يؤثر على محركات النمو الاقتصادي، ومن ثم يوسع من هشاشة البيئة الاقتصادية وتصدها، إذ إن انخفاض الدخل يحرم

⁽¹⁾Patick.G. The concept Of Structural economic vulnerability and its relevance for the identification Of the last Developed counties and other Purposes. Pertment of economic of social Affairs, No.12, 2011,PP2-3.

⁽¹⁾Oaseph .H. and other. Fragile states economies . EPS,2012,P3.

بعض الأسر من الحفاظ على صحتهم ومن تراكم رأس المال المادي والبشري، بحيث يؤدي ذلك على قلة الاستثمار في التعليم، وبالتالي يدفع الأطفال الفقراء بأن يتعلموا في مدارس ذات جودة منخفضة. كما أن إنتاجية العمل تكون متدنية في عالم يكون أقل انصافاً للأفراد، في حين أن تركيز الدخل قد يقلل الطلب الكلي ويصادر فرص النمو، لأن الأثرياء ينفقون أقل من أصحاب الدخل المتوسطة والمنخفضة. فضلاً عن أن عدم المساوات يثبط الاستثمار، من خلال تأجيل عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي، هناك من يعتقد بأن الأزمات المالية تتسع فجوتها نتيجة لتأثير دخول الأغنياء والركود الاقتصادي، وأن الفقراء والطبقة الوسطى لها تأثير سلبي على الأزمات، وبالتالي يؤثر بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي وبالمدى القصير والطويل، حيث ارتبطت فترة اتساع عدم المساوات في الاقتصاديات المتقدمة بالأزمة المالية العالمية (2007-2008)، من خلال تكثيف الرافعة المالية، والافراط في التوسع بالائتمان المصرفي والغير منتج أحياناً. كما أن الصراعات والحروب تؤثر على الثقة والتماسك الاجتماعي، ومن ثم على الاستثمارات، وقد تنشأ تلك النزاعات بسبب عدم المساوات، من خلال أثرها الاقتصادي، مما يجعلها ذات مؤشرات رخوة وضعيفة، وعرضة للصدمات والأزمات الاقتصادية، كذلك من أسباب الهشاشة الاقتصادية، نهب الثروات، إذ تشير التقديرات أن ما يقارب من نصف ثروة العالم يمتلكها 1% فقط من السكان، أي ما يصل إلى (110) ترليون دولار⁽²⁾.

ثانياً: تأثير الهشاشة الاقتصادية على الأداء المصرفي في العراق: يمكن أن نحلل ذلك من خلال تسليط الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بمؤشرات الأداء المصرفي، وكالاتي:

- **نسبة الموجودات المصرفية من GDP:** إن البيئة الاقتصادية الهشة تؤثر على أداء القطاع المصرفي، وتعرقل نشاطه الاستثماري، فهناك علاقة بين المصارف ومكونات الطلب الكلي، فهي تمارس أثرها في المخزون النقدي، ومن ثم توسيع الطلب على السلع والخدمات وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة الإيداع المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى توفر فرص عمل ونمو الدخل الحقيقي⁽¹⁾.

إذ باستطاعة القطاع المصرفي جمع الأموال والمدخرات الضرورية وللأزمة للنمو الاقتصادي، ومن ثم ظهور مبادرات جديدة في القطاعات المهمة، وهذه المدخرات الايجابية لها تأثير على تراكم رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويخلق فرص عمل من خلال الية الائتمان. لذا تم التركيز على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته ببعض المؤشرات المصرفية الأساسية. ومن بيانات الجدول (6) نرى أن موجودات القطاع المصرفي شكلت ما نسبته (116%) من GDP عام 2016، والتي انخفضت عما كانت عليه 2015، وبمعدل (121%-) كنسبة من GDP، وهذا ناتج من التغيير في الموجودات الحكومية، إذ انخفضت من (200) مليار دينار إلى (196) مليار عام 2016، وشكلت ما نسبته (90%) من إجمالي الموجودات، مقابل (10%) لموجودات القطاع الخاص، والتي بلغت نسبة (5.2%) فقط من GDP والتي تعد نسبة منخفضة وتعكس ضعف أداء البيئة الاقتصادية ومساهمة القطاعات الحقيقية في توسع الموجودات المصرفية.

(2) Era Dobra.N.& Other, Causes and Consequences of Income Inequality, IMF.2015,P2-15.

(1)Fatih.C.&Isd.E. Does bank profitability promote Economic Growth and vice vers A? PANEL causality Evidence from the selectyby countries, Journal of Economics, Business & Organization Research, Italy, 2020,PP106- 107.

وفي عام 2017 انخفضت النسبة إلى (53.7%)، والذي فسرها البنك المركزي العراقي نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من الموجودات المصرفية، وبمعدل (11.3%) مقارنة بعام 2016، وأن تركيز الموجودات لأكثر خمسة مصارف بحسب مؤشر Herfinahi-Hirschman (*) وبلغ (2.463) نقطة عام 2017، إذ انخفض بفارق (1.037) نقطة مقارنة بعام 2016، الأمر الذي ينسبه البنك المركزي إلى تحسن مستوى المنافسة بين المصارف⁽¹⁾، في حين أن نسبة موجودات القطاع المصرفي العراقي من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي كانت الأدنى في عام 2017، وبلغت فقط (2.6%) وهي أقل من مثيلتها في جيبوتي والتي كانت (3.6%) للعام نفسه⁽²⁾. وكذلك تراجع نسبة الموجودات إلى GDP إلى (49.4%) عام 2018، وبمعدل انخفاض بلغ (-8.0%) مقارنة بعام 2017، وحصل ذلك نتيجة ارتفاع الموجودات المصرفية بمعدل (10.5%) عام 2018، أثر إعادة تقييم وتسوية بعض الموجودات المعمول بها لعام 2017. وإذا ما قارنا تلك النسبة بمثيلتها في بعض الدول العربية، فقد جاء العراق في آخر التسلسل للدول العربية كما ورد في تقرير الاستقرار المالي لصندوق النقد العربي لعام 2019، إذ بلغت في البحرين (228.9%)، وفي قطر (202.9%)، كذلك كانت في موريتانيا (60.4%)، وتعكس تلك النسب المرتفعة أهمية ودور السلطات الرقابية في تقييم المخاطر المصرفية، ومن ثم متانة القطاع المصرفي عن طريق اتباع السياسات والإجراءات الاحترازية الكلية والجزئية⁽³⁾. والتنسيق مع السياسات الاقتصادية، وخاصة السياستين النقدية والمالية، الأمر الذي يدل على انعدام ذلك التنسيق في البلد، والذي يضعف من دور النشاط المصرفي واستثماراته في البيئة الاقتصادية.

الجدول (6) نسبة موجودات القطاع المصرفي من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2016-2021)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الموجودات المصرفي من GDP %	116	53.7	49.4	52.5	66.2	48.7

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول (1)

وفي عام 2019 ظلت النسبة متدنية وبلغت (52.5%) والتي كانت أدنى نسب لأغلب العربية، وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للموجودات بين الدول العربية فقد بقيت المصارف الإماراتية تشكل النسبة الأكبر من موجودات القطاع المصرفي العربي وبلغت (23.2%)، تليها المصارف السعودية والقطرية (19.4% و 11.8%) على التوالي لعام 2019. أما فيما يتعلق بالموجودات المصرفية كنسبة من GDP، كانت أعلى نسبة للمصارف اللبنانية (406.5%)، تليها المصارف البحرينية والقطرية (243.9% و 201.1%) على التوالي للعام 2019⁽¹⁾. وانخفضت نسبة الموجودات من GDP في العراق إلى (48.7%) عام 2021 وبمعدل انخفاض قدره (-26.4%) مقارنة بعام 2020، وبالرغم من نمو إجمالي الموجودات بنسبة (15.1%) للعام نفسه.

(*) تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0- 10000)، إذا كانت القيمة أقل من 10000 يدل ذلك على عدم وجود تركيزات، وإذا كانت القيمة بين (1800- 10000) يدل على تركيزات معتدلة، أما إذا كانت أكبر من (1800) يدل على مستوى تركيزات مرتفعة.

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2017، ص4.

(1) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2017، ص4.

(2) صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، 2018، ص50.

(3) صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، 2019، ص4.

(4) تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، 2020، ص65.

لذا فإن النسب المنخفضة لموجودات القطاع المصرفي العراقي/GDP تدل على أن هذا القطاع لا زال يحتاج إلى العديد من الإصلاحات التشريعية والرقابية، فعلى الرغم من قيام البنك المركزي بمبادرات داعمة للاستقرار المالي عام 2021، عن طريق الاستقرار النقدي والمالي، من خلال ثلاث مبادرات ضمن الخطة الإستراتيجية (2021-2023)⁽²⁾، غير أن المتحقق من تلك المبادرات في الواقع لا يرتقي إلى تحقيق الهدف الأساسي للإصلاحات الحقيقية ومواكبة التطورات المالية والمصرفية على مستوى أغلب الدول العربية، وسوف نناقش تلك الاخفاقات لاحقاً.

- **نسبة الودائع المصرفية/ GDP**: من خلال بيانات الجدول (7) الذي يبين نسبة إجمالي الودائع من GDP، نرى أن النسبة بلغت (33.5%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016، ثم انخفضت في عام 2018 إلى (27.7%)، بالرغم من حصول استقرار نسبي في الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلد، وبلغت نسبة إيداعات القطاع الخاص من GDP (10.1) للعام نفسه، وفي عام 2020 حصل تغير طفيف في هذه النسبة، إذ بلغت 41.6% وجاء ذلك ليس بتحسّن الأداء المصرفي في جذب الادخارات وخلق الحوافز للمودعين، وإنما نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ (198) مليار دينار وبمعدل انخفاض قدره (24.4%) مقارنة بعام 2019، وقد بلغت نسبة مساهمة ودائع القطاع الخاص إلى GDP (18.1%) للعام نفسه أي بمعدل ارتفاع قدره (30.2%) مقارنة بعام 2018، وهذا الارتفاع جاء نتيجة انخفاض الناتج المحلي، وليس زيادة الوعي المصرفي والثقة بالمصارف للأفراد والمشاريع، ثم انخفضت النسبة في عام 2021 ووصلت إلى (31.8%) على الرغم من زيادة إجمالي الودائع إلى (96) ترليون وبنسبة ارتفاع (13%).

الجدول (7) نسبة الودائع المصرفية من GDP للمدة (2016 - 2021)

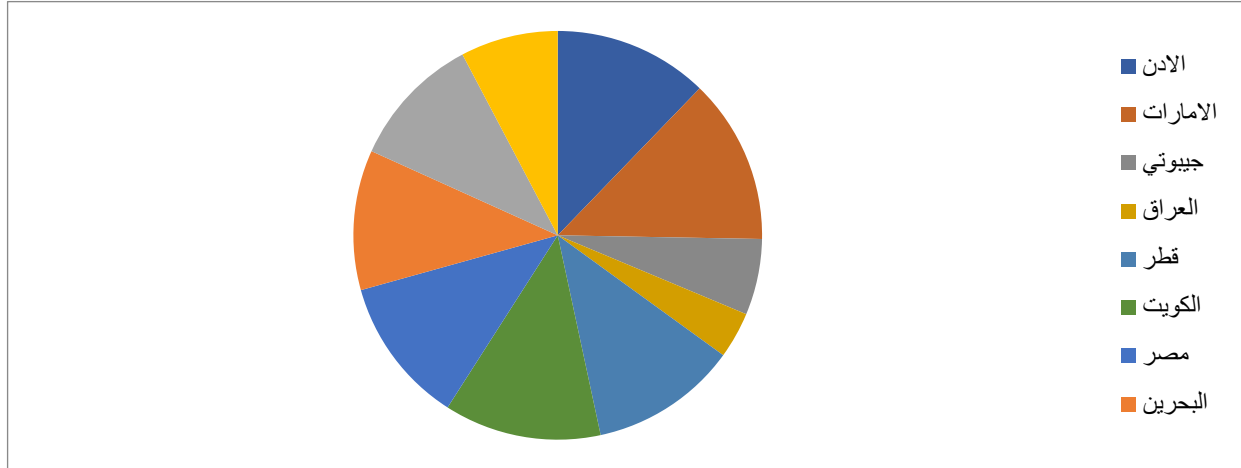
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الودائع المصرفية من % GDP	33.5	32.5	27.2	32.2	41.6	31.8

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول (3)

الأمر الذي يعكس عدم التناسق والتنسيق بين السياسات الاقتصادية والمحفزة للناتج المحلي الحقيقي وبين السياسات المصرفية، فإذا ما تم مقارنة تلك النسبة بمثلها في بعض الدول العربية لوجدنا اختلافاً بين تلك السياسات وعدم التوجه الحقيقي لأصحاب القرار باتخاذ السياسات الناجعة والمحفزة لرفع مؤشرات الاقتصاد الكلي، وضبط انسيابية الأموال المصرفية وتفعيل الرقابة والحرص على تفعيل الاستثمارات الحقيقية، والشكل التالي هو خير دليل على وجود مفارقات متنوعة واخفاقات واضحة.

(2) البنك المركزي العراقي، الخطة الاستراتيجية 2021-2023، ص 19.

الشكل (6) نسبة موجودات القطاع المصرفي من GDP لبعض الدول العربية لعام 2021



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير صندوق النقد العربي، 2022 ، ص408.

- نسبة الائتمان الخاص / GDP: يمكن الاطلاع على اتجاهات الائتمان المصرفي وعلاقته بالبيئة الاقتصادية، من خلال التركيز على نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من GDP، بما فيها التسهيلات المصرفية، إذ تعكس تلك النسبة هشاشة الواقع الاقتصادي للقطاعات الحقيقية غير الاستخراجية.

يبين الجدول (8) نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث كانت (9.2%) كنسبة من GDP عام 2016، ثم تراجع إلى (8.8%) عام 2017 وبمعدل انخفاض قدره (-5.4%) مقارنة بعام 2016، وقد احتل قطاع الخدمات النسبة الأكبر، إذ بلغت (38%) من إجمالي الائتمان النقدي عام 2017، والذي ينذر بإخطار قد يتعرض لها القطاع المصرفي، في حين انخفض نسبة الائتمان المقدم للقطاع الصناعي والزراعي، إذا كانت النسبة منخفضة جدا (4.5%) للقطاعين للعام نفسه، أما قطاع التعدين فلم يحصل على الائتمان (0.00)، وبالرجوع إلى نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من GDP عام 2016، ومقارنته ببعض الدول العربية، فقد احتل العراق الترتيب الأخير، وهذا يعكس مؤشرا سلبيا على ضعف المصارف التمويلي للقطاع الحقيقي⁽¹⁾. والمفارقة والملفت للنظر بأن البنك المركزي يعد ذلك نقطة ايجابية في انخفاض المخاطر، فكيف وبنفس الوقت يعتبرها مؤشرا سلبيا وإيجابيا، وبحسب رأي الباحث هل نستطيع الحكم على سرعة مركبة معينة ونعرف مواصفاتها وممانتها وهي واقفة؟ وبلغت نسبة التسهيلات المصرفية إلى إجمالي الموجودات (37.8%) عام 2017، وهي نسبة منخفضة إذا ما تم مقارنتها بنسب بعض الدول العربية، إذ كانت النسبة الأكبر لدى القطاع المصرفي الجزائري وبلغت (78%)، ومن ثم سلطنة عمان ومصر وتونس بنسب (73%، 69.7%، 67.9%) على التوالي لعام 2017، كذلك كانت النسبة في موريتانيا وفلسطين وجيبوتي (54%، 50%، 5%)، بينما كانت أدنى نسبة للمصارف الليبية وبلغت (10%) على التوالي للعام نفسه، مما يدل على محدودية وضعف مساهمة القطاع المصرفي العراقي في تمويل النشاط الاقتصادي، والذي يعكس بأن النسبة الأكبر من الموجودات المصرفية تكون أصول سائلة⁽²⁾.

وانخفضت النسبة إلى (7.5%) عام 2018، مما يعني انخفاض طلب القطاعات الاقتصادية الرئيسية للائتمان، وتدني مستوى الاستثمارات في البلد، إذ وصلت تلك النسبة إلى (99.2%) في الكويت،

(1) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2017، ص15.

(2) صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، 2018، ص53.

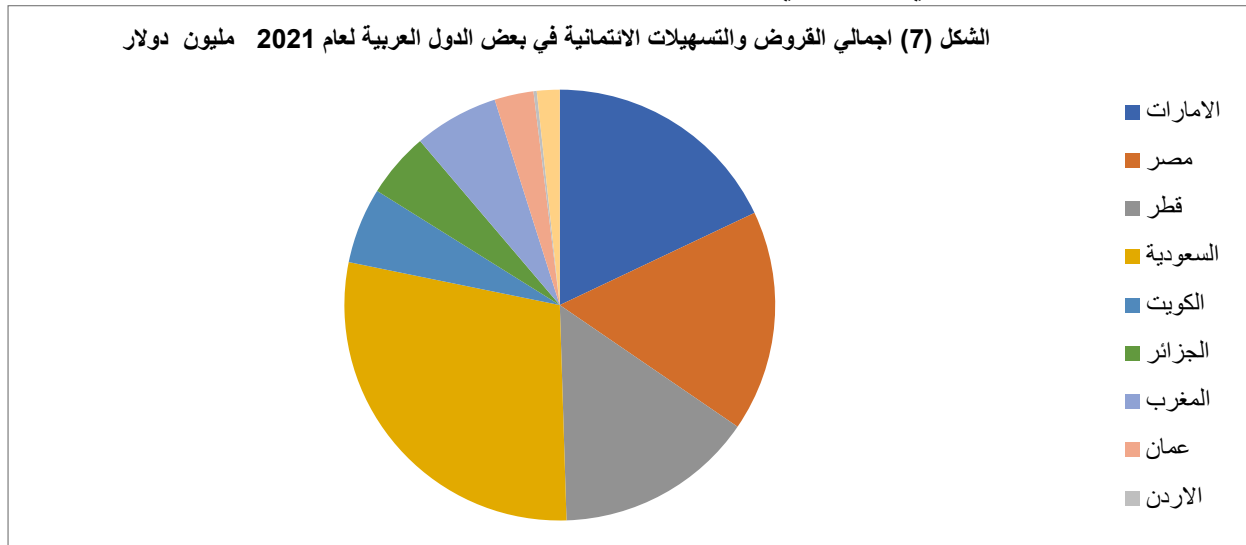
وفي كِلِّ من الإمارات وتونس والمغرب والبحرين (88.4%، 86.2%، 86.6%، 71.7%) على التوالي، كما أن نسبة انتمان القطاع الخاص من GDP بلغت في جيبوتي وجزر القمر (31.7%، 16%) وللعام 2018⁽¹⁾. مما يدل على ضعف القطاعات الاقتصادية في طلب الائتمان، وعدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمصرفية، كما يعكس تدني مؤشرات الأداء المصرفي العراقي، لان هذه النسبة تقيس مدى تناسب نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع حجم النشاط الاقتصادي للبلد المعني، ومن ثم دور المصارف في تنشيط القطاعات الاقتصادية المنتجة⁽²⁾.

الجدول (8) الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من GDP للمدة (2016 - 2021)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الائتمان الخاص / GDP	9.2	8.8	7.5	7.6	11.8	9.8

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على بيّنات الجدول (4)

وظلت النسبة ثابتة تقريبا عام 2019، ثم تغيرت قليلا عم 2020، إذ بلغت (11.8%) وبمعدل ارتفاع قدره (55.2%) مقارنة بعام 2019، لكن تعتبر نسبة منخفضة جدا مقارنة ببعض الدول العربية، ومع هذه النسبة المتدنية، فقد تركز الائتمان بنسبة اكبر في قطاع التجارة السلعية والمطاعم والفنادق، إذ ارتفع من (7.18%) عام 2019 إلى (42.7%) عام 2020، في حين لم يكن للقطاعات الرئيسية والهامة أي دور في منح الائتمان، إذ بلغت في قطاع الزراعة والصناعة التحويلية والتعدين (4.2%، 2.8%، 0.02%) كنسبة من GDP في عام 2020⁽³⁾. وهذا دليل على هشاشة الاقتصاد المحلي وتدني إنتاجية القطاعات الرئيسية، فاذا تطرقنا إلى دور وفاعلية هذه القطاعات في بعض الدول العربية، لدل الأمر على ضعف التنسيق بين السياسات وهدر الموارد وضياح الفرص الاستثمارية في البلد، حيث كانت نسب جيدة في قطاعات (الصناعة والزراعة والتعدين)، مما يعكس تبني هذه الدول لسياسات وإجراءات اصلاحية فاعلة وحقيقية، وتوظيف موارها المالية بشكل منتج ، وكما يبين في الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2022.

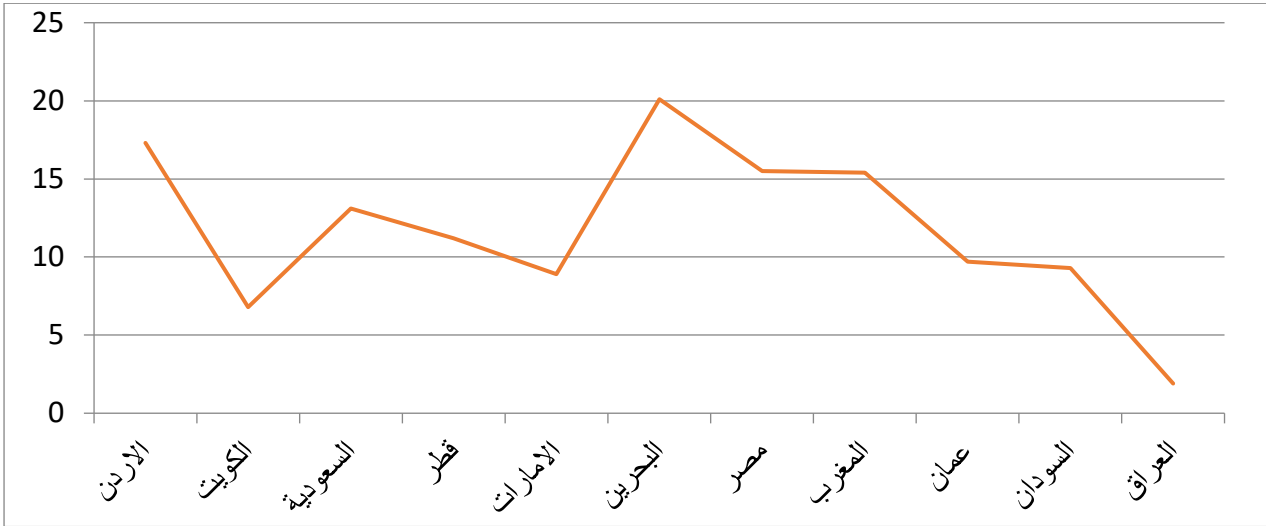
(1) اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، دور القطاع المصرفي العربي الخاص في دعم الاقتصاديات العربية، 2019.

(2) تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، 2018، ص54.

(3) تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، 2020، ص39.

إن التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية للدول أعلاه، قد انعكس على مساهمة تلك القطاعات في تحقيق قيم مضافة للاقتصاد، وهذا يدل على كفاءة سياساتها وانضباطها وتوظيف الأموال في القنوات المهمة والرئيسية في الاقتصاد المحلي، ويمكن استعراض ما حققه القطاع الصناعي فقط من قيمة مضافة، ونسبتها من GDP في بعض الدول العربية، ومقارنته مع النسبة المتدنية في العراق، كما ما هو مبين في الشكل (8):

الشكل (8) نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي من GDP في بعض الدول العربية لعام 2021 (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على التقرير السنوي الموحد لصندوق النقد العربي، 2022، ص 371
لذا فإن مؤشرات أداء القطاع المصرفي وكفاءته في إدارة وتوجيه الموارد المالية، يعتمد على طبيعة الهيكل الاقتصادي المحلي ونشاط قطاعاته الأساسية، والسياسات والإجراءات من الناحية التشريعية والتنفيذية والرقابية، ومدى التنسيق بين تلك السياسات، ومن خلال ما تم استعراضه من بيانات ومقارنتها مع ما متحقق في بعض الأجهزة المصرفية العربية، فالأمر يتطلب إصلاحات متنوعة وفعالية.

المبحث الثالث: الإصلاح المصرفي وتحديات الواقع الاقتصادي:

بالرغم من بعض الإجراءات والتعديلات التي يقوم بها البنك المركزي العراقي، إلا أنها تصطدم بعوامل ومعوقات متنوعة قد تعيق تنفيذ تلك الإجراءات، وهذا ناتج عن التداخل والتعارض بين السياسات، ونستعرض منها تلك المتعلقة بالخطوة الإستراتيجية للبنك المركزي (2021- 2023) والتي عدها البنك المركزي أهم الإنجازات في المجال المؤسسي المتميز، وتضمنت الأهداف الآتية⁽¹⁾:

1. دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.
 2. تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.
 3. تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي.
 4. تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي.
 5. تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية للبنك المركزي.
- ويمكن أن نلقي نظرة تحليلية مختصرة على بعض أبعاد هذه الأهداف وكالاتي:

(1) تقرير البنك المركزي العراقي، الخطة الإستراتيجية 2021- 2023، ص 2.

بالنسبة للهدف الأول: والذي يتعلق بالشمول المالي، إذ يذكر في التقرير بأنه تم تنفيذ العمل بمشروع توظيف الرواتب، فهل توظيف الرواتب يعد إنجازاً متميزاً وهناك دول تعمل وفق هذا النظام منذ سنوات عدة، فضلاً عن التكلفة التي يتحملها صاحب الراتب مقارنة بما كان عليه سابقاً، ثم ماهي الوظائف والخدمات التي تقدمها البطاقات المصرفية الالكترونية لزبائنهما، فالأمر لا يتعلق باستلام الرواتب فقط.

أما الهدف الثالث: والذي تضمن إنشاء البنية التحتية التقنية للنظام (AML) لمكتب مكافحة غسل الأموال والفساد، فلا زال العراق يحتل مرتبة متدنية في مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد وهي المرتبة 13 بين 17 دولة عربية، إذ بلغت (18) نقطة لعام 2021، بينما تصدرت القائمة كل من الإمارات وقطر وحققت مجموع (69 و63) نقطة على التوالي، واحتل الأردن المرتبة الخامسة⁽¹⁾. وفيما يتعلق بتوصيات بازل (3) المتضمنة بنسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال والبالغة 2.5%، فإن هذا الاجراء لازال غير مطبق على المصارف الإسلامية، وكذلك الأمر بالنسبة الرافعة المالية ونسبة القرض إلى قيمة الضمانة لا زال قيد التنفيذ⁽²⁾.

وفيما يتعلق بإجراءات البنك المركزي في اختبارات الضغوط الكلية والجزئية، من أجل تقدير العلاقة بين الإخفاق المالي للبنوك والخدمات الاقتصادية التي قد تحصل، وقياس تأثيرها في معدل نمو القروض غير العاملة، فقد أظهر الاختبار ارتفاع هذه النسبة، طبقاً للسيناريوهات الأساسي والمتوسط والمرتفع الشدة من خلال بيانات عام 2021 لتقرير البنك المركزي، فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة/GDP بعد سيناريو صدمة الناتج المحلي الحقيقي إلى (9.04%) و (9.45%)، الأمر الذي يدل على ضعف مؤشر العمق المصرفي في الاقتصاد العراقي. أما فيما يتعلق بالائتمان العائلي والذي يشكل جزءاً من الائتمان النقدي الخاص لايزال منخفضاً ودون النسبة المعيارية الدولية، إذ بلغ (7.4%) عام 2021، وقد بينت دراسة مقدمة من قبل صندوق النقد الدولي عام 2017، أن انخفاض النسبة أقل من (10%) يدل على ضعف الأداء المصرفي، وإذا تجاوزت (65%) قد يؤدي إلى أزمة مصرفية⁽¹⁾. مما يدل على انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع العائلي في العراق، مما يتطلب وضع سياسات هادفة وفعالية لرفع نسب هذا المؤشر، فكلما كانت النسبة منخفضة تنعكس آثارها سلباً على الاقتصاد المحلي.

وفيما يتعلق بمؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية، لا زالت النسب منخفضة قياساً بمؤشرات أغلب الدول العربية، إذ بلغت الكثافة المصرفية (45.5%) عام 2021 مقارنة ب (45.06%) عام 2020. أما مؤشر الانتشار المصرفي كانت نسبته (2.2%) للعام نفسه، وهذا ناتج عن الزيادة السكانية، إذ ازداد معدل نمو السكان بنسبة (2.5%) لعام 2021. وكذلك الحال بالنسبة لخدمات الدفع الالكتروني فهي منخفضة في عموم البلد، ماعدا محافظة بغداد وباستخدام شبه محدود، فضلاً عن ماكنات الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص⁽²⁾، فهي الأخرى تعد نسب منخفضة ودون المستوى المطلوب بما يتناسب مع نمو السكان والتغيرات التكنولوجية عربياً وعالمياً.

(1) مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد لعام 2021، نقلاً عن تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي الأردني، 2021، ص6.

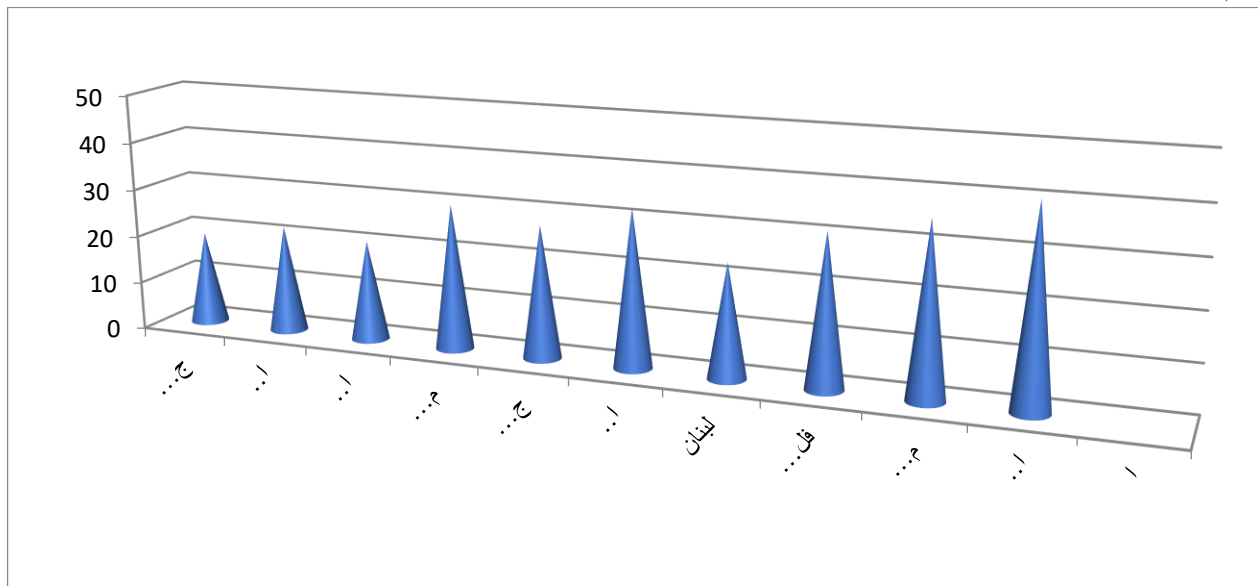
(2) صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، 2022، ص33.

(3) عماد محمد خلف، عقيل محمد رشيد، مديونية القطاع العائلي واثرها على الاستقرار المالي في العراق، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، 2021، ص11.

(2) تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، 2021، ص89.

وبالنسبة لما يتضمنه الهدف الخامس، من تأكيد على دور المرأة في المجتمع وتمكينها اجتماعيا واقتصاديا واتساع الفرص التعليمية والتدريبية، فالعراق يحتل مراتب عليا في متوسط نسب الشباب غير الملحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب، وقد بلغت نسبة الأناث (40.6%) مقابل (16.9%) من الإجمالي لعام 2021، حيث كان تسلسله ما قبل الأخير لليمن والصومال واحتل المرتبة 12 من مجموع 14 دولة، وهذه النسبة لا تشمل فقط العاطلين عن العمل، بل حتى الذين خارج قوة العمل ولا يحصلون على تعليم أو تدريب، وتشمل كذلك المتسربون من المؤسسات التعليمية، وهذا يعد أحد المؤشرات المتبعة لقياس التقدم المتحقق نحو الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، والعمالة المنتجة والعمل اللائق للجميع⁽³⁾. والشكل الآتي يبين الفارق ما بين الواقع العراقي والدول العربية.

الشكل (8) نسبة الأناث غير الملحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في بعض الدول العربية لعام 2021



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير السنوي الموحد، 2022، ص62. ونستنتج من هذا العرض التحليلي، بأن خطوات إصلاح القطاع المصرفي لا بد أن تتضمن إشراك القطاع الخاص، وزيادة مساهمة الأنشطة الاقتصادية المهمة والأساسية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية والاستفادة من القيمة المضافة التي تساهم بها هذه القطاعات، في حالة توجيه الائتمان المصرفي والدعم المالي لها، فضلا عن ما ينتج من ترابطات قطاعية تخدم متطلبات الاقتصاد المحلي.

(3) صندوق النقد العربي، التقرير السنوي الموحد، 2022، ص62.

الاستنتاجات :

1. وصل عدد المصارف العاملة في البلد 74 مصرفاً بحسب تقرير الاستقرار المالي في العراق لعام 2021، كان عدد المصارف الحكومية (3) مصارف تجارية ومصرف إسلامي، بينما وصل عدد المصارف الخاصة إلى (67) مصرفاً موزعة على (25) مصرفاً تجارياً محلياً، و(28) مصرفاً إسلامياً محلياً، و(14) مصرفاً أجنبياً بواقع مصرفين إسلاميين و(12) مصرفاً تجارياً إذ بلغت نسبة المصارف الخاصة 90.5% من إجمالي عدد المصارف، مقابل 9.5% فقط للمصارف الحكومي كنسبة من الإجمالي.
2. إن نسبة مساهمة المصارف الإسلامية والأجنبية في إجمالي موجودات القطاع المصرفي متدنية، وخاصة الإسلامية بالرغم من عددها بلغ (33) مصرفاً، ونسبتها لم تتعد (0.8%) من إجمالي الموجودات ، وهي أدنى نسبة مقارنة بأغلب الدول العربية.
3. ارتبطت نسبة الإيداعات المصرفية بالتغير في أسعار النفط، الأمر الذي ينذر بأزمة مصرفية في حالة انخفاض الأسعار العالمية، ويعكس ضعف مؤشرات الاقتصاد المحلي.
4. كانت نسبة قطاع الخدمات من إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص (35.8%) وهي نسبة مرتفعة وتدل على توزع للأموال وليس توظيفها.
5. إن نسبة موجودات القطاع المصرفي / GDP هي الأدنى في والتي بلغت (31.8%) عام 2021، وهي الأدنى لأغلب الدول العربية.
6. انخفاض نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من GDP متدنية وبلغت (9.8%) والتي تدل على هشاشة الاقتصاد وضعف مساهمة القطاعات الأساسية.
7. ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية، أفرز مشكلات ومعوقات زادت من الهشاشة الاقتصادية وضعف الأداء المصرفي.

8. التوصيات :

1. إن تحقيق نظام مصرفي كفاء وفعال، يلزم المصارف بإرساء هيكل مالي قوي ونشط ، من خلال كفاءة رأس المال والذي يكون أداة يستند عليها القطاع المصرفي لمواجهة الأزمات، وبنفس الوقت قادراً على توظيف أمواله، مع تقليل المخاطر وتفاذي الأزمات التي قد تواجهه، فليس الغاية فقط الاحتفاظ برؤوس الأموال المصرفية، بل كيف توظف وبأدنى المخاطر.
2. ضرورة أن تعتمد مؤشرات أداء القطاع المصرفي وكفاءته في إدارة وتوجيه الموارد المالية على طبيعة الهيكل الاقتصادي المحلي ونشاط قطاعاته الأساسية، والسياسات والإجراءات من الناحية التشريعية والتنفيذية والرقابية، ومدى التنسيق بين تلك السياسات، وبناء على ما تم استعراضه من بيانات ومقارنتها مع ما متحقق في بعض الأجهزة المصرفية العربية، فالأمر يتطلب إصلاحات متنوعة وفعالية.
3. يقتضي أن تتضمن خطوات إصلاح القطاع المصرفي إشراك القطاع الخاص، وزيادة مساهمة الأنشطة الاقتصادية المهمة والأساسية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية والاستفادة من القيمة المضافة التي تساهم بها هذه القطاعات، في حالة توجيه الائتمان المصرفي والدعم المالي لها، فضلاً عن ما ينتج من ترابطات قطاعية تخدم متطلبات الاقتصاد المحلي.

4. ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية، بما يحقق الأهداف النهائية التي ترفع من مؤشرات الأداء المصرفي.
5. ضرورة متابعة الأموال الممنوحة من قبل المصرف ومراقبتها، وهذه تعد ضمن مهام وواجبات إدارة المصارف وهيئاتها.

المصادر والمراجع :

1. اتحاد المصارف العربية: إدارة الأبحاث والدراسات، 2021،
2. اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، دور القطاع المصرفي العرب الخاص في دعم الاقتصاديات العربية 2019.
3. البنك الكويتي المركزي: التقرير السنوي، 2019-2020.
4. البنك المركزي الأردني: تقرير الاستقرار المالي لسنة 2021 .
5. البنك المركزي السعودي: التقرير السنوي السابع والخمسون، 2021.
6. البنك المركزي العراقي: قسم الاستقرار النقدي والمالي، تقارير الاستقرار المالي للسنوات ، 2017-2022.
7. البنك المركزي العراقي، الخطة الإستراتيجية 2021-2023، ص19.
8. حسين جواد كاظم، منذر رجاء داغر: القطاع المصرفي في العراق معوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية، بازل2 على الرابط <http://LLWWW.docudesk.com>
9. صندوق النقد العربي : التقرير السنوي الموحد، لسنة 2022.
10. صندوق النقد العربي: تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، 2019.
11. صندوق النقد العربي: التقرير القطري رقم:16/379، 2016.
12. صندوق النقد العربي: تقرير الاستقرار المال للدول العربية، 2018 .
13. عماد محمد خلف، عقيل محمد رشيد : مديونية القطاع العائلي وأثرها على الاستقرار المالي في العراق، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، 2021.
14. Benjamim.H.Cohen, How have banks adjusted to higher capital requirements.
15. Era Dobra.N.& Other, Causes and Consequences of Income Inequality, IMF.2015.
16. European Banking trand radar 2022, Economy & Financial markets , Issue 2, 2022.
17. Fatih.C.&Isd.E. Does bank profitability promote Economic Growth and vice vers A? PANEL causality Evidence from the selectyb countries, Journal of Economics, Business & Organization Research, Italy, 2020,PP106- 107.
18. Islamic FINANCE &Weaith management, rept 2021,Dubai.
19. Islamic finance development(IFD) , report 2021, Adrancing Economic.
20. Oaseph .H. and other. Fragile states economies . EPS,2012,
21. Omer. F.R, Hasim.B, Determination of Factors Affecting Capital Adequacy usingRegression Method, UinslararasiToplumArastmalariDergisi International Journal of society Researches ,VOI.11,2019.
22. Patick.G. The concept Of Structural economic vulnerability and its relevance for the identificationOf the last Developed counties and other Purposes. Pertment of economic of social Affairs, No.12,2011.